الأزهر ومساندة الثورات

فى

مصر ومقاومة الاستعمار

إعداد:

د/ عبد الباسط محمد أمين سليمان

مجمع البحوث الإسلامية

الأزهر ومساندة الثورات في مصر

ومقاومة الاستعمار

بعد الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ نقول:

لاشك فى أن الأزهر منذ نشأته من أكثر ألف عام لم يكن مجرد جامع أو جامعة لتعليم علوم الدين واللغة ومظاهر الحضارة الإسلامية فحسب، بل كان إلى جانب ذلك مؤسسة تتبنى قضايا المجتمع وتحمل أعباءه، وتشارك فى صنع الأهداف، وتشكل حلقة الوصل بين الحاكم والمحكوم، وتقود الشعب فى مقاومة ظلم الحكام، وكذلك تقود الثورات ضد جميع القوى الاستعمارية حتى رحيل وجلاء هذه القوى عن البلاد.

والكفاح الوطنى والسياسى للأزهر الشريف عبر العصور المختلفة لا يخفى على أحد، وهو من الوضوح بمكان، ونحن بدورنا في هذا البحث سنحاول إبراز هذا الجانب من تاريخ الأزهر عبر العصور المختلفة على النحو التالى:

- أولاً: فى عصر النشأة (العصر الفاطمي) (٢٧ من شعبان ٣٥٨هـ الموافق ١٧ من يوليو ٩٦٩م – ٥٦٧هـ/١١٧١م):

- ثانيًا:فى العصر الأيوبى (٥٦٧هـ-٦٤٨هـ) (١١٧١م-١٢٥٠م):

- ثالثاً: الأزهر في العصر المملوكي (٦٤٨هـ-٩٢٣هـ) – (١٢٥٠م – ١٥١٧م):

- رابعًا: الأزهر فى العصر العثماني ٩٢٣- ١٢١٣هـ (١٥١٧- ١٧٩٨م):

- خامسًا: الأزهر والغزو الفرنسى لمصر (١٧٩٨م- ١٨٠١م)

- سادسًا: مقاومة الأزهر لظلم المماليك والعثمانيين بعد خروج الحملة الفرنسية:

- سابعًا: دور الأزهر فى تثبيت ولاية محمد على على مصر:

- ثامنًا: دور الأزهر فى مقاومة الحملة الإنجليزية على مصر عام ١٨٠٧م:

- تاسعًا: دور الأزهر فى ثورة عرابى فى عام ١٨٨١م:

- عاشرًا: دور الأزهر فى ثورة ١٩١٩م:

- الحادى عشر: الأزهر وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م:

- الثانى عشر: دور الأزهر فى تحويل هزيمة ١٩٦٧م إلى نصر فى ١٩٧٣م:

- الثالث عشر: دور الأزهر فى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م:

- الوثيقة الأولى: وثيقة الأزهر:

- الوثيقة الثانية: وثيقة الحرية:

ملحقات:

- انجراف بعض ردود الأفعال بين بعض الأطياف والفئات ووسائل التعبير فى مصر إلى ما يضر بالوطن

- لقاء وزير الداخلية وعرضه الأحداث التى وقعت بين الشرطة وبعض المتظاهرين حول وزارة الداخلية.

- **الوثيقة الأولى للأزهر.

- **الوثيقة الثانية: وثيقة الحرية:

د/ عبد الباسط محمد أمين

مجمع البحوث الإسلامية

الأزهر ومساندة الثورات في مصر

ومقاومة الاستعمار

بعد الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ نقول:

لاشك في أن الأزهر منذ نشأته من أكثر ألف عام لم يكن مجرد جامع أو جامعة لتعليم علوم الدين واللغة ومظاهر الحضارة الإسلامية فحسب، بل كان إلى جانب ذلك مؤسسة تتبنى قضايا المجتمع وتحمل أعباءه، وتشارك في صنع الأهداف، وتشكل حلقة الوصل بين الحاكم والمحكوم، وتقود الشعب في مقاومة ظلم الحكام، وكذلك تقود الثورات ضد جميع القوى الاستعمارية حتى رحيل وجلاء هذه القوى عن البلاد.

والكفاح الوطني والسياسي للأزهر الشريف عبر العصور المختلفة لا يخفى على أحد، وهو من الوضوح بمكان، ونحن بدورنا في هذا البحث سنحاول إبراز هذا الجانب من تاريخ الأزهر عبر العصور المختلفة.

أولاً: في عصر النشأة (العصر الفاطمي) (٣٧ من شعبان ٣٥٨هـ الموافق ١٧ من يوليو ٩٦٩م – ٥٦٧هـ/١١٧١م):

كان الغرض الأول من إنشاء جامع الأزهر سياسيًا، فبعد أن أسس جوهر الصقلي مدينة القاهرة لم يرد أن يفاجئ أهل مصر السنيين بإقامة شعائر المذهب الفاطمي حتى لا يثير كراهية المصريين، فقام بوضع أساس الجامع الأزهر في ١٤ من رمضان سنة ٣٥٩هـ- إبريل ١٩٧١م، وأقيمت به الصلاة لأول مرة في ٧ من رمضان سنة ٣٦١هـ.

وإذا كان قيام القاهرة رمزًا لظفر الدولة الفاطمية وسيادتها، فقد كان قيام الجامع الأزهر رمزًا لسيادة الدعوة الفاطمية.[1]

وفى العصر الفاطمى أصبح الأزهر واحدًا من أهم الأركان الرسمية للدولة الفاطمية، ففيه كان يجتمع الخلفاء بالشعب، ويوجهون إليهم أوامرهم وتعليماتهم، ويتدارسون فيه المشاكل التى تعترى حياة الأفراد والجماعات، وكان جوهر الصقلى قائد جيوش المعز لدين الله الفاطمي يجتمع فيه بالمسلمين ويعلن لهم الأوامر الصادرة من الحاكم والخاصة بالشئون التنظيمية لدولتهم الجديدة، ومنه كان يعلن عن اتجاه الدولة الدينى والسياسى، وكان الجامع هو مركز انعقاد الاجتماعات الهامة وصياغة الاتفاقات الرسمية، كما كان أيضًا مركزًا للاحتفالات الرسمية للدولة.[2]

هكذا لعب الأزهر دوره السياسى منذ البداية فى الدولة الفاطمية بمصر.

ثانيًا:فى العصر الأيوبى (٥٦٧هـ-٦٤٨هـ) (١١٧١م-١٢٥٠م):

قامت الدولة الأيوبية فى مصر على أنقاض الدولة الفاطمية، والدولتان مختلفتان فى المذهب، فالدولة الأيوبية سنية والدولة الفاطمية

---

(١) انظر: دور الأزهر فى الحياة المصرية ص ٢٣ – ٢٥ للدكتور/ مصطفى محمد رمضان، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ- ١٩٦٨م، الأزهر تاريخه وتطوره ص ٣١ الأزهر الشريف، العيد الألفي للأزهر، القاهرة الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م..

(٢) انظر: دور الأزهر الشريف فى العلاقات المصرية الأفريقية ص ٢٥ للباحث أيمن عبد اللطيف الغنام، رسالة ماجستير بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية بالقاهرة عام ٢٠١٠م..

شيعية، وكان الغرض الأساسى من إنشاء الجامع الأزهر هو نشر المذهب الشيعى فى مصر، وهذا لن يرضى بأى حال من الأحوال الدولة الأيوبية وزعمائها، فكانت سياسة صلاح الدين الأيوبى تقوم على القضاء التام على المذهب الشيعى، فعمد إلى إغلاق الجامع الأزهر وأبطل صلاة الجمعة فيه، وعزل قضاة الشيعة وتعطل دور الأزهر فى هذا العصر قرابة قرن من الزمان، فأوجد ذلك فراغًا ثقافيًا فى المجتمع والحياة المصرية.

ولكى يملأ هذا الفراغ صلاح الدين الأيوبى ويعوض الدور الذى كان يقوم به الأزهر قام بإنشاء المدارس التى تقوم بدور الأزهر التعليمي فأنشأ ستًا وعشرين مدرسة منها المدرسة الناصرية والكاملية والصالحية، وقد تحول الأزهر فى العصر الأيوبى إلى مدرسة أو معهد سنى – ينطبق عليه ما ينطبق على المدارس السابق ذكرها[٣].

وهكذا بهت أو ضعف دور الأزهر فى عصر الدولة الأيوبية.

ثالثاً: الأزهر في العصر المملوكي (٦٤٨هـ-٩٢٣هـ) . (١٢٥٠م – ١٥١٧م):

بعد وفاة الملك صالح نجم الدين أيوب سنة ٦٤٧هـ إبان معركة المنصورة استبد المماليك بالحكم فى مصر، وفي عهد الملك الظاهر بيبرس أحد سلاطين المماليك البحرية سعى الأمير عز الدين أيدمر الحلبى نائب السلطنة فى إعادة صلاة الجمعة إلى الأزهر عام (٦٦٥هـ)

([٣]) انظر: الأزهر تاريخه وتطوره ص ٢٤ – ٣٧، دور الأزهر الشريف فى العلاقات المصرية الأفريقية ص ٢٥، دور الأزهر فى الحياة المصرية ص ٣٢ – ٣٤..

وذلك بعد توقفها لمدة قرن كامل فى عهد الدولة الأيوبية، كما تحدث هذا الأمير مع الملك الظاهر بيبرس فى شأن إصلاح الأزهر وترميمه وتجديده ورد الأوقاف المسلوبة عليه، وعلى هذا النحو سار الأزهر فى عناية المماليك حتى أصبح مركزًا للحركة العلمية والثقافية والسياسية والوطنية فى مصر.[٤]

وفي هذا العصر المملوكى قد استعاد الأزهر مكانة الصدارة فى المجتمع المصرى مرة أخرى، وذلك لسببين:

الأول منهما: أن التتار زحفوا من الشرق الأقصى إلى الغرب يسقطون الدول ويعيثون فى الأرض فسادًا، حتى دمروا بغداد وقضوا على الخلافة العباسية وقتلوا الخليفة العباسى المستعصم بالله سنة ٦٥٦هـ، ولم يهزموا فى أى معركة حتى قامت مصر بقيادة السلطان سيف الدين قطز بالتصدى لهم فى عين جالوت مما أدى هزيمة المغول في هذه الموقعة عام ٦٥٨هـ - ١٢٦٠هـ.

وذلك بفضل الأزهر ومشايخ الأزهر الذين شحنوا الناس معنويًا لهذه الموقعة بناء على تعليمات من القائد قطز.

والأمر الثاني منهما: يتمثل فى نقل الظاهر بيبرس للخلافة العباسية إلى مصر، حيث استقدم أحد أمراء بنى العباسي وبايعه بالخلافة

---

(٤) انظر:الأزهر تاريخه وتطوره ص ٣٦، دور الأزهر فى الحياة المصرية ص ٣٥- ٣٩، الأزهر جامعًا وجامعة ص ٤٨- ٥٠ الدكتور/ محمد كمال السيد محمد، الهيئة المصرية العامة للكتاب – الأزهر فى ألف عام ط ٢٠ ص ٩٣ – ١٠٥ للدكتور/ محمد عبد المنعم خفاجى، د/ على على صبح، الناشر المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الأولى ٢٠١٢م..

فى مصر، وتلقب باسم الحاكم بأمر الله العباسى سنة ٦٦٠هـ، وظلت الخلافة العباسية فى مصر حتى قضى عليها العثمانيون سنة ٩٢٣هـ. فأصبحت القاهرة والأزهر الشريف هما محط الرحال والأنظار لكثير من علماء الشرق والغرب.(٥)

وهكذا عاد الأزهر يمارس دوره التعليمى والسياسى مرة أخرى فى مصر بعد توقف دام قرنا من الزمان فى العصر الأيوبى.

وبفضل الأزهر الشريف ورجاله فى مصر استطاع المماليك ضد هجوم الغزاة التتار من ناحية، وصد هجوم الصليبيين من ناحية أخرى، كما استطاعوا أن يحملوا الصليبيين على الجلاء عن جميع ما احتلوه من البلدان العربية والإسلامية فى سوريا ولبنان والأردن وفلسطين، وقد تم هذا فى عهد الظاهر بيبرس ثم المنصور قلاوون ثم ابنه الأشرف خليل بن قلاوون الذى فتح عكا واستولى على صيدا وصور وبيروت وانطرسوس سنة ٦٩٠هـ، وبذلك تطهر الساحل والشام من الصليبيين بعد أن لوثوه واحتلوه ما يقرب من مائتى عام.(٦)

والذى يعلم ما لحق بالعالم الإسلامى من دمار نتيجة غزو المغول له فى القرن السابع الهجرى، الثالث عشر الميلادى، ليدرك جيدًا أهمية الدور الذى قام به علماء الأزهر فى محاربة المغول وسحقهم وفى صد الحملات الصليبية واندحارها، بداية من المشاركة فى اختيار الحاكم القوى سيف الدين قطز بدلاً من الصبى الضعيف على عز الدين أيبك، بل

---

(٥) انظر: الأزهر جامعًا وجامعة ص ٥٠ – ٥٢، الأزهر فى ألف عام ج ١ – ٢ ص ٨٩ – ٩١.

(٦) انظر: الأزهر جامعًا وجامعة ص ٥٢.

إن شيخ الإسلام العز بن عبد السلام أفتى بجواز جمع المال من القادرين لمساعدة الدولة فى التصدى لأعدائها إذا لم يكن هناك مال فى بيت المال، وشارك علماء الأزهر مشاركة فعالة فى الأحداث الجسام التي تعرضت لها البلاد ليكون سلوكهم قدوة ومثلاً أعلى لغيرهم، فترى القضاة الأربعة يخرجون فى صحبة السلطان لملاقاة المغول، مما حمس الشعب لتتبع خطاهم مشاركين الجيش فى الجهاد والحرب حتى كتب الله النصر للمصرين.[٧]

رابعًا: الأزهر فى العصر العثماني ٩٢٣- ١٢١٣هـ (١٥١٧-١٧٩٨م):

لما دخل السلطان سليم الأول القاهرة فى يناير ١٥١٧م أقيمت له بعد انتصاره على المماليك معالم الزينة وصلى الجمعة فى الأزهر الشريف، وقد قضى السلطان سليم ثمانية أشهر فى القاهرة وفى هذه الشهور الثمانية كان يؤدى صلاة الجمعة في الأزهر ويفرق فيه الأموال.

وهذا إن دل على شيء: فإنما يدل على اهتمام الدولة العثمانية بالأزهر الشريف وتقديره، وكانت مشيخة الأزهر فى هذا العصر تسند فى الغالب إلى أحد علماء الشافعية، أما المذهب الحنفى فكان يدين به الأمراء والولاة من المماليك والأتراك.[٨]

وفى هذا العصر العثمانى قاد الأزهر ثورتين هامتين:

---

(٧) انظر: دور الأزهر الشريف فى العلاقات المصرية الأفريقية ص ٢٥ – ٢٦..

(٨) انظر: الأزهر تاريخه وتطوره ص ٣٨– ٣٩..

الأولى: بقيادة الإمام أحمد الدردير، والأخرى بقيادة الشيخ عبد الله الشرقاوى شيخ الجامع الأزهر.

وتتلخص الثورة الأولى فى: أنه فى أحد أيام شهر ربيع الأول سنة ١٢٠٠هـ/ يناير سنة ١٧٨٦م نهب حسين بك شفت وجنده دارًا بحى الحسينية لشخص يدعى أحمد سالم الجزار، وقد أثار هذا الحادث ثائرة الأهالى فاتفقوا على الالتجاء إلى الشيخ الدردير، وكان من أقوى العلماء شخصية وأوسعهم نفوذًا. وفي اليوم التالى لهذا الحادث اجتمع فريق من الأهالى ويمموا شطر الأزهر وقصدوا الشيخ الدردير وأخبروه بما جرى. وقد أثار هذا النبأ الشيخ الدردير الذى عبر عن استيائه لاستهتار الأمراء بمصالح الشعب وتعسفهم فى معاملته، وأعلن فى الجماهير انضمامه إليهم وأمر بدق الطبول إعلامًا بالاستعداد للقتال.

وأسرع الأهالى نحو الأزهر وعولوا على النضال، ولما اتصلت أنباء تجمع الجماهير الثائرة إلى إبراهيم بك، خشى أن يستفحل هذا الخطر، فأوفد نائبه فى صحبة أحد الأمراء إلى الشيخ دردير يعبرون له عن أسف ألأمير لما حدث، ووعده بأن يكف أيدى الأمراء عن أذى الناس، كما قرر الأمير لوم حسن بك شفت وأمره برد ما نهبه إلى صاحبه. (٩)

وقد تكرر هذا الفعل من الأمراء فى أكثر من مكان وفى كل مرة كان الشيخ أحمد دردير الأزهرى هو الذى يخلص الناس من شر هؤلاء

---

(٩) انظر: الأزهر وتاريخه وتطوره ص ٣٩ وما بعدها، تاريخ الجبرتى ج ٢ ص ١٠٣- ١٠٤ طبعة بولاق، ومجلة الأزهر عدد شوال سنة ١٣٧٢هـ..

الأمراء، ومن هذه المواقف الثائرة فى وجه الظلم والطغيان، موقف الشيخ أحمد دردير من الأمير المملوكي يوسف بك حين ترأس طائفة من أتباعه واقتحم بهم فى القاهرة دارًا آهلة لبعض الموسرين فأراد أن يستولى على ما بها من أثاث ومال، وتم له ذلك فى بطش وجبروت، فجزع الناس وتجمعوا طوائف واتجهوا إلى الأزهر الشريف، فقابلوا الشيخ دردير، فغضب غضبًا شديدًا وقال: أنا معكم ولابد من الانتقام، ثم أوصد أبواب الجامع الأزهر، وصعد المؤذنون إلى المآذن يضجون ويدقون الطبول، وتلك وسيلة الإعلام آنذاك لإذاعة ماسبيروا وما يسىء إلى بولاق حيث يسكن هؤلاء الأمراء، ولابد من نهب بيوتهم، وسينصرنا الله عليهم أو نموت شهداء، وفزع شيخ البلد إبراهيم بك فأرسل الوفود إلى الشيخ دردير، وطلب أن يرسل قائمة بجميع ما نهب حتى يرده إليه وقد كان. (١٠)

ثم تكرر هذا الأمر فى طنطا على يد كاشف الغربية إذ اقتحم المنازل والمتاجر وساق ما بها غير عابىء، وكان الشيخ دردير هناك لأمر ما، فقاد الجموع، واتجه إلى منزل الكاشف مقتحمًا، واشتد النزاع، وطارت الأبناء للقاهرة، وما زال الشيخ يصر على رد الاعتداء حتى نزل إبراهيم بك على برأيه ورد الحق إلى ذويه.(١١)

وأما الثورة الثانية التى كانت بقيادة الشيخ عبد الله الشرقاوى فتتلخص فى أنه فى شهر ذى الحجة سنة ١٢٠٩هـ/ ١٧٩٥م رفع

(١٠) انظر: الكتاب التذكاري بمناسبة احتفالات العيد الألفى للأزهر ص ١٢٢-١٢٣ (بحث الأزهر والوعى السياسى للدكتور/ الحسينى عبد المجيد هاشم صادر عن الأزهر- القاهرة عام ١٩٨٣م.

(١١) انظر المصدر السابق نفس الصفحة.

فلاحو إحدى قرى مدينة بلبيس شكواهم إلى الشيخ عبد الله الشرقاوى شيخ الأزهر من ظلم محمد بك الألفى ورجاله.

فبادر الشيخ إلى تبليغ هذه الشكوى إلى مراد بك، وطلب منهما أن يعملا على منع محمد بك الألفى ورجاله من التعريض للفلاحين وإلحاق الأذى بهم، ولكن هذه الشكوى لم تجد ما تستحقه من العناية والاهتمام من قبل مراد بك وإبراهيم بك، فعقد الشيخ الشرقاوى اجتماعًا فى الأزهر حضره العلماء وتبادلوا الرأى فى هذه المسألة، ثم استقر رأيهم على مقاومة الأمراء بالقوة حتى يستجيبوا إلى مطالبهم، وقرروا إغلاق أبواب الأزهر، وأمروا الناس بإغلاق الأسواق والحوانيت استعدادًا للقتال.

وفى اليوم التالى ركب الشيخ الشرقاوى ومعه علماء الأزهر وتبعهم جماهير الشعب إلى دار الشيخ السادات لاستشارته فى مسألة القتال، وقد عقد العلماء العزم فى هذا الاجتماع على خوض المعركة ضد الأمراء حتى يستعيدوا حقوق الشعب كاملة، وأعلنوا أهالى القاهرة بما عقدوا العزم عليه، فيمموا شطر القاهرة وقضوا ليلتهم مع العلماء في داخل الأزهر وخارجه.

ولما بلغ إبراهيم بك احتشاد جماهير الشعب ومرابطتهم مع العلماء استعدادًا للقتال، هاله هذا الأمر، وأرسل إلى العلماء معتذرًا ملقيًا التبعة على شريكه مراد بك.

وفى اليوم الثالث للثورة توجه والى مصر إلى دار إبراهيم بك واجتمع بأمراء المماليك، وقرروا ضرورة إيجاد حل حاسم لهذه المشكلة قبل أن يفلت الزمام من أيديهم وتشتعل نار الثورة، ودعوا العلماء للاجتماع بهم، وقد حضر هذا الاجتماع الشيخ السادات، والسيد عمر

مكرم والشيخ عبد الله الشرقاوى، والشيخ الكبارى، والشيخ الأمير، واستقر رأى المجتمعين فى هذا المجلس على إصدار القرارات الآتية:

أ- لا تفرض ضريبة إلا إذا أقرها مندوبو الشعب.

ب- أن ينزل الحكام على مقتضى أحكام المحاكم.

ج- ألا تمتد يد ذى سلطان إلى فرد من أفراد الأمة إلا بالحق والشرع.

وحرر القاضى الشرعى، وكان حاضرًا هذا المجلس، حجة تضمنت هذه القرارات، ووقع عليها الوالي، وختم عليها إبراهيم بك وأرسلها إلى مراد بك فختم عليها أيضًا، وبذلك هدأت الحالة فى القاهرة.[١٢]

ومن مواقف الأزهر وشيوخه فى وجه الظلم والطغيان موقف الشيخ الأزهر سليمان المنصورى حين أرسل السلطان العثماني فى ١١٤٨هـ من يعلن أمره إلى الوالى كى يحول كثيرًا من أوقاف المساجد والأسبلة والمقارئ إلى الدولة فى استنبول بحجة احتياج الجيش العثمانى إلى ما يزعمه من النفقات الحربية، وقد قرئ الأمر على العلماء فى منزل الوالى، فبدت الدهشة على الوجوه، ولحظ القاضى التركى عدم ارتياح علماء الأزهر لما يراد، فاصطنع الغضب، وصاح فى حدة هذا أمر السلطان وهو واجب الطاعة لأنه أمير المؤمنين، فقام الشيخ سليمان المنصورى محتدًا، وجابه القاضى بقوله: ما تقول يا شيخ؟ إن أمر السلطان ينفذ إذا كان يتجه وجهة الخير، وهذه المرتبات قد أحدثها نائب

---

(١٢) انظر: تاريخ الجبرتى ج ٢ ص ٢٥٨ طبعة بولاق، والأزهر تاريخه وتطوره ص ٤٠- ٤٢؛ ودور الأزهر فى الحياة المصرية ص ٥٣- ٦٢.

السلطان لضرورة يراها فى احتياج المساجد والأسبلة والمقارئ إلى النفقة الضرورية، وأمر نائب السلطان كأمره تماماً، فلماذا نلغى أمر النائب مع نفعه، ونطيع أمر السلطان مع ضرره إن هذه النفقات مما جرت به العادة، وتداوله الناس ورتبوه على المساجد والأسبلة ووجوه الخير، فإذا بطلت بطلت الشرائع! وأمر السلطان لا يسلم إذا خالف الشرع، وقام العلماء من بعده فأيدوا قوله، وتحير الوالى، ورأى أن يتصل بالسلطات ليعلمه بموقف العلماء، دون أن يجرؤ على التنفيذ.[١٣]

وهكذا يتجلى فى العصر العثمانى دور الأزهر فى الكفاح الوطنى والدفاع عن حقوق الشعب والحرص على مصالحه، والوقوف فى وجه كل من يسىء إلى الشعب أو يسلبه حقه، وهم لا يتحرجون عن إعلان سخطهم وثورتهم على كل حاكم يسىء إلى الشعب ولا يرعى الله فيهم.

خامسًا: الأزهر والغزو الفرنسى لمصر (١٧٩٨م- ١٨٠١م)

لقد تجلت زعامة الأزهر الشعبية في أبهى صورها وأروع مظاهرها أيام الاحتلال الفرنسى لمصر، حيث تولى شيوخه وطلابه قيادة المقاومة الشعبية وتنظيمها، وقد تحمل مقابل هذا أعظم التضحيات فضرب بالقنابل، وانتهكت حرمته، واحتلت ساحاته وأروقته، وأعدم عدد من شيوخه وطلابه ثم انتهى الأمر بغلقه وتشريد علمائه وطلابه.

فبعد أن دخل نابليون بونابرت القاهرة فى ٢٥ يوليه ١٧٩٨م، استدعى العلماء والمشايخ وعلى رأسهم شيخ الأزهر الشيخ/ عبد الله الشرقاوى، وذلك لتأليف ديوان يشرف على حكم القاهرة وتدبير شئونها،

---

(١٣) انظر: الكتاب التذكاري بمناسبة احتفالات العيد الألفى للأزهر ص ١٢٣ (بحث: الأزهر والوعى السياسى للدكتور الحسينى عبد المجيد هاشم..

وقد جعل فيه عشرة أعضاء من علماء الأزهر مع القاضى ونائب الوالى العثمانى، وهذا إن دل على شىء فإنما يدل على أهمية الأزهر ومكانة علمائه والاعتراف بزعامتهم الشعبية والوطنية. (١٤)

وبعد اشتداد وطأة الفرنسيين على المصريين وعلى أهالى القاهرة خاصة، إذ فرضوا عليهم الضرائب الباهظة وصادروا أملاكهم وأموالهم وأسرفوا فى قتل الأهالي، فزادت كراهية المصريين للفرنسيين، ووجدت هذه الكراهية صداها فى الجامع الأزهر، فألفت لجنة أزهرية لتنظيم الثورة ضد الفرنسيين.

وفى ٢١ أكتوبر سنة ١٧٩٨م قامت فى القاهرة الثورة الأولى ضد الفرنسيين واحتشدت الحشود والجموع ضدهم فى الجامع الأزهر يهتفون بالقتال والجهاد، وامتلأت الطرق والشوارع بالناس حاملين الأسلحة قاصدين أحياء الفرنسيين لمهاجمتها، وعمت الثورة جميع أنحاء القاهرة، وأخذ الثوار طرقهم إلى مراكز المخافر الفرنسية فقتلوا الحراس والجنود.

وهنا أدرك الفرنسيون خطورة الأمر، فأخذوا يتجمعون ويطلقون النار على الثوار فى الشوارع وفى الجامع الأزهر ونصبت المدافع على المقطم لكى تطلق على الأزهر؛ وأصبح الثوار محصورين بين نار المدافع من فوقهم ونار الجنود من حولهم، وأحدثت المدافع تخريبًا بالأزهر والأحياء المجاورة له، فخاف الثوار على الجامع الأزهر من التخريب والدمار فوقع الاختلال فى صفوفهم من جراء ذلك وطلبوا

---

(١٤) انظر: الأزهر وتاريخه وتطوره ص ٤٣، دور الأزهر فى الحياة المصرية ص ٩٣- ٩٧..

الهدنة والتسليم وانتهت المفاوضات بين الطرفين إلى إلقاء السلاح ورفع المتاريس، فدخل الجنود الفرنسيون الجامع الأزهر وعسكروا فيه طوال الليل ودنسوه دون مراعاة لحرمة، وبذلك انتهت ثورة القاهرة الأولى على الفرنسيين.(١٥)

وبعد انتهاء هذه الثورة أخذ الفرنسيون ينتقمون من الثوار ومن زعماء هذه الثورة وجميعهم من مشايخ وعلماء الأزهر الشريف وعلى رأسهم الشيخ/ محمد أبو الأنوار السادات والشيخ/ أحمد الشرقاوى، والشيخ عبد الوهاب الشبراوى، والشيخ يوسف المصيلحى والشيخ/ سليمان الجوسقى، والشيخ/ إسماعيل البراوى وغيرهم من علماء الأزهر الذين قادوا هذه الثورة.(١٦)

وفى أواخر أغسطس من عام ١٧٩٩م غادر نابليون بونابرت مصر عائدًا إلى فرنسا، وتولى الجنرال كليبر قيادة الحملة الفرنسية مكانه، وفى عهد كليبر ساءت الأحوال وتفاقمت الأمور والمشاكل مع الاحتلال، فقامت ثورة القاهرة الثانية فى المدة من ٢٠ مارس – ٢١ إبريل من عام ١٨٠٠م، وقد بذل الفرنسيون جهودًا عنيفة لقمعها بكل قوة ولكن هذه الجهود والمحاولات باءت كلها بالفشل، وكان زعيم هذه الثورة العالم الأزهرى السيد عمر مكرم نقيب الأشراف الذى يرجع إليه

---

(١٥) انظر: الأزهر تاريخه وتطوره ص ٤٤-٤٥، الكتاب التذكارى بمناسبة احتفالات العيد الألفى للأزهر ص ١٢٤ بحث للدكتور/ الحسينى عبد الحميد هاشم بعنوان: الأزهر والوعى السياسى دور الأزهر فى الحياة المصرية ص ١١١ وما بعدها حتى ص ١٣٨.

(١٦) انظر: دور الأزهر فى الحياة المصرية ص ١٣٨ – ١٤٤..

الفضل فى تهيئة الناس معنويًا فى كل ثورة من ثورات الأزهر الشريف ضد المحتل الغاشم.

وقد حاصر الفرنسيون القاهرة واستخدموا معهم أقسى أنواع القوة والعنف مع تسليط المدافع مرة أخرى على الجامع الأزهر مركز المقاومة وتشديد الحصار على القاهرة وبولاق وإشعال النيران بهما وأوشك أهالى القاهرة وبولاق على الهلاك، فطلبوا التسليم وأبرموا صلحًا مع الفرنسيين فى ٢١ إبريل ١٨٠٠م وحاول كليبر الانتقام من زعماء الثورة ففروا خارج مصر.[١٧]

وفى ١٤ يونيه سنة ١٨٠٠ تم قتل كليبر على يد طالب أزهرى وهو سليمان الحلبى، الذى أعدم على أثر ذلك مع أربعة آخرين من شيوخ الأزهر وطلابه وتم إغلاق الأزهر على أثر هذا الحادث ولم يتم افتتاحه إلا بعد خروج الفرنسيون من مصر فى شهرى سبتمبر وأكتوبر من عام ١٨٠١م وكان لافتتاحه أطيب وقع فى النفوس.[١٨]

وهكذا تجلت عظمة الأزهر وقيادته للمقاومة الشعبية والثورة ضد المحتل الغاشم حتى جلاءه ورحيله عن مصر المحروسة.

---

(١٧) انظر: دور الأزهر فى الحياة المصرية ص ١٨٥- ١٩٧، والأزهر تاريخه وتطوره ص ٤٧..

(١٨) انظر: تاريخ الأزهر وتطوره ص ٤٧- ٢٤٨، الكتاب التذكارى بمناسبة احتفالات العيد الألفى للأزهر ص ١٢٤، دور الأزهر فى الحياة المصرية ص ٢٠٩- ٢٢٥..

سادسًا: مقاومة الأزهر لظلم المماليك والعثمانيين بعد خروج الحملة الفرنسية:

بعد جلاء وخروج الفرنسيين من مصر، انتشرت الفوضى والفتن والاضطرابات فى ربوع أرض مصر، حيث كانت تتنازع السلطة فى ذلك الوقت ثلاثة قوى: المماليك والعثمانيون والإنجليز.

فالمماليك كانوا يرون أنهم حكام البلاد الأصليون، وأما العثمانيون فكانوا يتطلعون إلى بسط حكمهم المطلق على مصر دون غيرهم، ولذلك استقر عزمهم على القضاء على المماليك، وأما الإنجليز فقد كانوا يخشون عودة الفرنسيين إلى مصر، ويطمحون إلى بسط نفوذهم على مصر واتخاذها قاعدة حربية وبحرية لهم[١٩].

ولقد كان للأزهر ورجاله دور فى مقاومة ظلم المماليك والعثمانيين وفي جلاء ورحيل الإنجليز عن القاهرة، ففي وسط تلك الفوضى والفتن والاضطرابات صمم علماء الزهر على المشاركة فيما يدور حولهم من نزاع، فنظموا كفاح الشعب صاحب المصلحة الحقيقية فى تقرير مصيره، ووقفوا فى وجه الطامعين الذين أرهقوا الشعب وسلبوا أقواته بكثرة ما فرضوه من ضرائب، وكانت الحملة الفرنسية قد أبرزت الزعامة الشعبية لبعض علماء الأزهر حيث برز فى الميدان السيد عمر مكرم ومحمد السادات والشيخ عبد الله الشرقاوى، وغيرهم ممن حمل لواء المعارضة فى هذا العصر.

---

(١٩) انظر: دور الأزهر فى الحياة المصرية ص ٢٥١- ٢٥٣، الأزهر جامعًا وجامعة ص ١٩٢- ١٩٣، دور الأزهر فى العلاقات المصرية الأفريقية ص ٢٨.

وعلى هذا تمضى الحوادث فى القاهرة بين سنتى ١٨٠١م – ١٨٠٥م تخضع للظروف والملابسات الداخلية، وبدأ نفوذ العلماء يظهر شيئا فشيئًا كقوة موازنة بين القوى المتصارعة إلى أن أصبح في مقدورهم تزعم الثورة على الوالى التركى خورشيد وطرده من مصر، واختيار محمد على بدلاً منه.[٢٠]

سابعًا: دور الأزهر فى تثبيت ولاية محمد على على مصر:

لقد كان للأزهر وعلمائه دور كبير فى تثبيت ولاية محمد على على مصر ومعارضة عزله واستبداله بغيره، وقد تدخل العلماء بعرائضهم إلى السلطان العثمانى لتأييد محمد على أكثر من مرة، وكان لتدخلهم هذا أكبر الأثر فى حشد الشعب من حوله وتوطيد مركزه، وكان على رأس هؤلاء العلماء السيد عمر مكرم والشيخ عبد الله الشرقاوى، فقد ألبسا محمد على خلعة الولاية فى بيت القاضى عام ١٨٠٥م. وكانوا قد اشترطوا عليه أن يحكم بمشورتهم ولكن محمد على كان يميل إلى الحكم المطلق، ولذلك عمل على الانفراد بحكم مصر ولم يتسنى له ذلك إلا بعد التخلص من علماء الأزهر أصحاب الفضل عليه فى حكم مصر، وأبعادهم عن التدخل فى الشئون العامة، فقام ببث الفرقة والفتنة بين علماء الأزهر، كما قام بمصادرة أوقاف الأزهر، فقام السيد عمر مكرم زعيم علماء الأزهر بمحاسبة محمد على على الضرائب التى فرضها، وعقد مجلسًا لعلماء الأزهر فى أول يوليه ١٨٠٩م، أقسم فيه المجتمعون على

---

(٢٠) انظر: دور الأزهر فى الحياة المصرية ص ٢٥٤– ٢٥٥، دور الأزهر فى العلاقات المصرية الأفريقية ص ٢٨، الأزهر تاريخه وتطوره ص ٤٨.

ألا يلينو حتى يجيب الوالى مطالبهم وهى تتلخص فى عدم فرض ضرائب جديدة، وإلغاء الضرائب المستحقة، فبعث محمد على فى طلبهم، فامتنع السيد عمر مكرم، فحاول أن يغريه بالمال فرفض، لذلك عمد محمد على إلى الانتقام منه، فخلعه عن نقابة الأشراف ونفاه إلى دمياط في أغسطس سنة ١٨٠٩م، ثم إلى الحجاز، ثم إلى طنطا التى ظل بها حتى توفى فى ١٨٢٢م، وبالقضاء على زعامة عمر مكرم الشعبية استطاع محمد على الانفراد بحكم مصر وإقصاء الأزهر عن الزعامة الشعبية.(٢١)

ثامنًا: دور الأزهر فى مقاومة الحملة الإنجليزية على مصر عام ١٨٠٧م:

عندما جردت إنجلترا حملتها على مصر عام ١٨٠٧م بقيادة الجنرال فريزر لم تستسلم المقاومة الشعبية لتلك الحملة بل قاومتها بكل ما أوتيت من قوة كما قاومت من قبل الحملة الفرنسية، ولعب الأزهر دورًا كبيرًا فى قيادة هذه المقاومة وتنظيمها، إذا استنفر شيوخه وفى مقدمتهم السيد عمر مكرم أهل القاهرة إلى الجهاد والمقاومة لهذه الحملة، وأخذ المتطوعون يحفرون الخنادق شمال القاهرة لصد الإنجليز إذا جاءوا عن طريق شبرا، وحمل طلبة الأزهر وأساتذته السلاح تأهبًا للجهاد ضد الإنجليز.(٢٢)

---

(٢١) انظر: الأزهر وتاريخه وتطوره ص ٤٨- ٤٩، دور الأزهر فى العلاقات المصرية الأفريقية ص ٢٨، الأزهر فى ألف عام ج ١- ٢ ص١٦٧ وما بعدها، دور الأزهر فى الحياة المصرية ص ٣٠٥ – ٣٦٦.
(٢٢) انظر: دور الأزهر فى الحياة المصرية ص ٣٧٣- ٣٧٤.

وقد عقد السيد عمر مكرم مجلس حرب ببيت القاضى حضره الشيخ عبد الله الشرقاوى شيخ الجامع الأزهر، والشيخ محمد الأمير مفتى المالكية وباقى المشايخ وعدد من كبار الضباط بالقاهرة، ناقشوا فى هذا المجلس كيفية مواجهة حملة فريزر الإنجليزية على مصر والاستعداد لها.[٢٣]

وبينما كان السيد عمر مكرم ومن معه من العلماء والمجاورين بالأزهر يحفرون الخنادق حول القاهرة، وصلتهم رسالة من السيد حسن كريت نقيب الأشراف برشيد وزعيم المقاومة الشعبية هناك يناشد أهل القاهرة بسرعة الإمداد بالرجال والسلاح، فلما قرأ السيد عمر مكرم الرسالة على الناس، حثهم على الخروج للجهاد فامتثل الأهالى لأمره، وخرجوا بأعداد كبيرة وسارعوا إلى نجدة أهل رشيد الذين استطاعوا بصمودهم الآن يصدوا هذه الحملة عن دخول رشيد، وعندما وصلت الأخبار إلى القاهرة بانتصار أهل رشيد تحمس الأهالى للخروج إلى الجهاد بدرجة أكبر.

وعندما أراد محمد على مواجهة الإنجليز كان فى حاجة إلى المال لسد العجز الموجود فى ماليته فى تجهيز الاستعدادات العسكرية فقام السيد عمر مكرم والعلماء بجمع ما يستطيعون تدبيره من المال، فجمعوا تسعمائة كيس من سكان القاهرة وسلمها لمحمد على التى خصصها لإعداد جنوده لمحاربة الإنجليز.[٢٤]

---

(٢٣) انظر: دور الأزهر فى الحياة المصرية ص ٢٥٤- ٢٥٥، دور الأزهر فى العلاقات المصرية الأفريقية ص ٢٨، الأزهر تاريخه وتطوره ص ٤٨.

(٢٤) انظر: دور الأزهر فى الحياة المصرية ص ٣٧٢ – ٣٨٦..

تاسعًا: دور الأزهر فى ثورة عرابى فى عام ١٨٨١م:

لقد كانت ثورة أحمد عرابى فى عام ١٨٨١م هى رد فعل للنكسة التى أصابت الشعب المصرى على يد الحكام الظالمين من أسرة محمد على بمساعدة بريطانية.

ولقد كان لرجال الأزهر دور كبير فى هذه الثورة، حين قام رجال الأزهر بإذكاء الحماسة وإعداد النفوس لتلبية نداء الحرية، وذلك عن طريق المقالات الأدبية والقصائد الشعرية والخطب الحماسية فى المحافل والمجتمعات، وكان لهذا كله أثره الكبير فى التحريض على الثورة، ومن رجال الأزهر الذين قاموا بهذا: رفاعة رافع الطهطاوى، والسيد عبد الله النديم والشيخ محمد عبده، والسيد جمال الدين الأفغانى.

وقائد الثورة العرابية نفسه أحمد عرابى هو أزهرى تلقى تعليمه فى الجامع الأزهر لمدة أربع سنوات، وكان لهذا أثره البالغ فى تكوين شخصية عرابى كزعيم ثورى.

ولما بدأت الثورة العرابية أخذ رجال الأزهر يغذونها بكتاباتهم وقصائدهم مما ألهب النفوس وأثار العقول، ولما أيقن عرابى أن الخديو يستعدى الإنجليز، اشتد غضب عليه، وفكر فى خلعه وعقد مجلسًا وطنيًا للنظر فى أمر الخديو، وقرروا فيه الاستمرار فى الاستعداد الحربى وبقاء عرابى وكان الخديوى قد عزله.

ثم اجتمع المجلس للمرة الثانية بعد خمسة أيام فى ٢٣ يوليه وقد حضره خمسمائة من كبار المصريين منهم الأمراء والعلماء وشيخ الإسلام وقاضى القضاه والمفتى ونقيب الأشراف وغيرهم، وأذيعت فتوى

من كبار علماء الأزهر بأن الخديوى خرج من الدين لخيانته لوطنه ودينه وانحيازه إلى الجيش المحارب لبلاده، وقرر المجلس عدم السمع والطاعة للخديو، وقد حرر علماء الأزهر مجموعة من المؤلفات والكتابات القومية التى تحررت من أغلال القديم سواء فى اللفظ أو المعنى، وظهرت الحاجة إلى الصحافة، فأصدر عبد الله النديم جريدة التنكيت والتبكيت، وجريدة اللطائف، التى كانت تطبع داخل معسكر كفر الدوار وكانت جريدة الحركة الثورية.

وقد بذل علماء الأزهر جهودًا كبيرة فى سبيل الدفاع القومى، فدعوا إلى التطوع فى صفوف الجيش المصرى وإمداده بالمؤن والتبرعات، ولما أخفقت الثورة العرابية واحتل الإنجليز مصر وقبض على زعماء هذه الثورة وعلى المشتركين فيها وقدموا للمحاكمة كان من بينهم عدد كبير من علماء الأزهر منهم الشيخ عبدالرحمن عليش والشيخ محمد الهجرسى والشيخ أحمد عبد الجواد والشيخ محمد عبد الجواد والشيخ يوسف شرابه والإمام محمد عبده والشيخ حسن العدوى. (٢٥)

عاشرًا: دور الأزهر فى ثورة ١٩١٩م:

لقد كان للأزهر دور كبير فى قيام ثورة ١٩١٩م وتنظيمها وقيادتها، فقد كان الطلبة الأزهريون فى مقدمة صفوف المتظاهرين، وكانت ساحات الأزهر وأروقته مركزًا لتنظيم المظاهرات الوطنية، وكان

---

(٢٥) انظر: الأزهر وتاريخه وتطوره ص ٥٠ – ٥٢، دور الأزهر فى العلاقات المصرية الأفريقية ص ٢٩– ٣٠، الأزهر فى ألف عام ص ١٧٤ – ١٨٥..

الأزهر يموج كل مساء بالآلاف المألفة لسماع الخطب المشتعلة والقصائد الحماسية التى تلقى ضد الاحتلال والحماية، وكان دور الأزهر فى ثورة ١٩١٩م أشبه بالدور الذى قام به في الثورة التى قامت ضد الحملة الفرنسية فى أكتوبر عام ١٧٩٨م، فقد كان الأزهر معقل الثورة، وأمام أبوابه وقفت الدوريات الإنجليزية لمنع مظاهرات العلماء والطلاب ولكنها لم تستطع، فعقدوا النية على اقتحام الأزهر.

وفى يوم ١١ ديسمبر من عام ١٩١٩م اقتحم الجنود الإنجليز الجامع الأزهر، وعندئذ ثارت ثائرة العلماء وقصدوا شيخ الجامع وكتبوا احتجاجا شديد اللهجة ووقعوا عليه جميعاً وبعثوا به إلى السلطان فؤاد وإلى رئيس الوزراء وإلى المندوب السامى البريطانى، ولم يكتفوا بهذا الاحتجاج بل وضعوا بياناً أعربوا فيه عن رأيهم فى الموقف السياسى الذى نشأ، واستمرار بقاء الإنجليز فى مصر، وعدم وفائهم بوعدهم بالجلاء عن مصر، وبعثوا به أيضًا إلى السلطان ورئيس الوزراء والمندوب السامى البريطانى.

وقد حاول الإنجليز أكثر من مرة إغلاق الجامع الأزهر ولكنهم فشلوا فى ذلك أيضًا، لتحصن الناس بالأزهر وتعلقهم به، فهو المخلص لهم مما هم فيه.

ولا يفوتنا أن نذكر أن زعيم ثورة ١٩١٩م سعد زغلول باشا كان من رجال الأزهر الذين تعلموا به وتربوا على يد شيوخه، والذى لم يهدأ حتى حصلت مصر على الاستقلال فى ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢م.[٢٦]

---

(٢٦) انظر: الأزهر تاريخه وتطوره ص ٥٤- ٥٦، دور الأزهر فى العلاقات المصرية الأفريقية ص ٣٠، الأزهر فى ألف عام ج١ ص ١٩١ وما

الحادى عشر: الأزهر وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م:

لقد كان استقلال عام ١٩٢٢م استقلالاً مبتورًا، فكان لزامًا على الشعب استمرار النضال والكفاح من أجل الاستقلال التام، وكان ذلك يستدعى تثقيف الشعب وتبصيره بما يدور من حوله، وكانت هذه المهمة تقع على عاتق العلماء والشيوخ والمثقفين، وكان لابد من التدبير والتخطيط لهذا، وفى هذه الثورة لعب الأزهر دورًا مزدوجًا، إذ كان همزة الوصل بين الجيش ورجالات من الشباب المتمرد على الظلم والأحكام العرفية فى البلاد وبين الثوار وبين أفراد الشعب ليقنعهم بكفاءة هؤلاء الضباط الأحرار المحبين لوطنهم الرافضين للذل والهوان، فكان التحام الشعب مع الجيش فى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م للخلاص من الملك وأعوانه ومن الاحتلال والاستعمار وآثامه وللحصول على الاستقلال التام.

ولقد عرف رجال الثورة، للأزهر من مكانة ومنزلة وتأثير ودور فعال فى نفوس الشعب، فكانوا يلجئون إليه عند الشدائد والخطوب، فعندما وقع العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦م قصد الرئيس جمال عبد الناصر الأزهر واعتلى منبره وأعلن منه الجهاد المقدس ضد جيوش الطغاة المعتدين، فانطلقت انتفاضة الشعب المصرى ضد العدوان من الجامع

بعدها، الكتاب التذكارى بمناسبة احتفالات العيد الألفى للأزهر ص ١٢٨-١٢٩..

الأزهر، والتى أشعرت المعتدين بفشل العدوان فاضطروا إلى الانسحاب.(٢٧)

فظل الأزهر يقوى من دعائم الثورة ويبارك مبادئها ويدعو إلى الإيمان بها، وهذا مما حدا بالرئيس جمال عبد الناصر إلى تطوير وإصلاح الأزهر الشريف، فأصدر القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١م والخاص بتطوير الأزهر ليساير التطور العلمى فى العالم الحديث ومحافظًا فى نفس الوقت على رسالته الدينية السامية وتقاليده القديمة.(٢٨)

الثانى عشر: دور الأزهر فى تحويل هزيمة ١٩٦٧م إلى نصر فى ١٩٧٣م:

لقد كان للأزهر الشريف ورجاله دور كبير فى تحويل هزيمة ١٩٦٧م إلى نصر فى عام ١٩٧٣م، وما كان لهذا النصر أن يتحقق بدون هذا الدور الذى قام به الأزهر، فقد تولى الأزهر ورجاله المهمة الصعبة وهى رفع الروح المعنوية للجنود بعد هزيمة ١٩٦٧م، فمنذ اللحظة الأولى أخذ رجال الأزهر على عاتقهم إنجاز هذه المهمة، فقاموا بتعبئة القوة المعنوية وإذكاء العقيدة الدينية فى نفوس كتائب الجيش المصرى المرابطة على شاطئ القنال فى مواجهة العدوان الصهيوني الغاشم المحتل لأرض سيناء طوال فترة من الحرب أطلق عليها حرب الاستنزاف، فكان علماء الأزهر ورجاله ينتشرون فى المعسكرات

---

(٢٧) انظر: دور الأزهر فى العلاقات المصرية الأفريقية ص ٣٠ – ٣١، الأزهر تاريخه وتطوره ص ٥٦ – ٥٧، الأزهر فى ألف عام ج ١ ص ١٩٩..

(٢٨) انظر: الأزهر فى ألف عام ج١ ص ١٩٩ – ٢٠٣، والقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١م بشأن إعادة تنظيم الأزهر.

المصرية يلهبون المشاعر ويثيرون العزائم والعواطف ويدفعون الجنود دفعًا للتسابق فى التضحية والفداء وظلوا على هذا الحال حتى استطاعوا أن يحولوا الهزيمة إلى نصر مبين بهر العالم، وكانت مشورة الهجوم وإعلان الحرب فى ١٩٧٣م من الإمام الراحل شيخ الأزهر الإمام عبد الحليم محمود للرئيس الراحل أنور السادات بعد رؤيا رآها فى المنام رحمه الله رأى فيها مبشرات النصر على إسرائيل.

ولقد قام الإمام الراحل الشيخ/ عبد الحليم محمود رحمه الله بتخصيص المؤتمر السادس لمجمع البحوث الإسلامية – والذى عقد فى مارس ١٩٧١م – لمناقشة أمر العدوان الإسرائيلى على أرض سيناء، وقد نوقش فى هذا المؤتمر عشرات الأبحاث التى تعالج هذا العدوان وتضع أسباب النصر لأولى الأمر وللجيش المصرى على العدو الغاشم، وكان عنوان هذا المؤتمر: "مواجهة المسلمين للعدوان الإسرائيلى". [٢٩]

الثالث عشر: دور الأزهر فى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م:

قامت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م ضد الظلم والطغيان والاستبداد والفساد وكان شعارها (عيش حرية عدالة اجتماعية) وهى مطالب شرعية وكانت فى ذات الوقت بطريقة سلمية، والأزهر هو المؤسسة الإسلامية الدينية الأولى والكبرى التى لها المرجعية عند الاختلاف فى أمر ما، وهو الوحيد الذى يستطيع أن يجمع الأمة على كل كلمة سواء، فكان من المستحيل أن يكون بمعزل عن هذه الثورة التى تواجه الظلم

---

(٢٩) انظر:مشيخة الأزهر منذ إنشائها حتى الآن ص ١٧ – ١٨ للأستـــــاذ/ على عبد العظيم، مطبعة الأزهر فى ٢٠٠مم، المؤتمر السادس لمجمع البحوث الإسلامية عام ١٩٧١م.

والاستبداد، وتاريخ الأزهر شاهد بأنه كان دائماً أول المواجهين للظلم والاستبداد عبر العصور المختلفة منذ نشأته.

وقد شارك فى هذه الثورة منذ البداية بعض رجال الأزهر من المدرسين والوعاظ والطلاب، ومع بداية الثورة وجه شيخ الأزهر أ.د/ أحمد الطيب نداء للمتظاهرين فى ميدان التحرير وميادين مصر المختلفة يحمل هذا العنوان: "نداء الأزهر إلى أبناء الوطن من أجل انتقال سلمى للسلطة وتحقيق العدالة والحرية والتقدم والرخاء"، وفيه ناشد الإمام الأكبر شيخ الأزهر جميع الأطراف بضبط النفس، واتخاذ الإجراءات المؤدية إلى الانتقال السلمى للسلطة، وترحم فيه على شهداء الثورة الأبرار الذين سقطوا أثناء الثورة.

و قد عقد الإمام الأكبر شيخ الأزهر مؤتمرًا صحفيًا أثناء الثورة أوضح فيه موقف الأزهر من الثورة وأنه أيد التظاهرات من أول يوم ولم يمالق أحدًا أو ينافق المسئولين وقت التظاهرات.

وقد أصدر الأزهر عدة بيانات أثناء الثورة تناول فيها الأمور الآتية:

- الأزهر الشريف يرفض التصريحات الغربية التى تحاول العبث بالشأن المصرى.

- المادة الثانية للدستور من ثوابت الدولة والأمة والاقتراب منها لنشر الفتنة.

- الأزهر لا يزايد على أحد فلا ينبغى لأى أحد أن يزايد على الأزهر.

- الأزهر يناشد أبناء مصر الحفاظ على أمن ومقدرات البلاد.

- مبادئ الإسلام هى الضامنة لحقوق المواطنة.

- الإسلام يقرر الحقوق ويحمى الحريات ويرفض الظلم ويقف إلى جانب الشعوب فى مطالبها المشروعة.

- إلغاء كل الإجراءات الاستثنائية والانتقال السلمى للسلطة.(٣٠)

وقد تخطى الأزهر الشريف فى هذه الثورة مرحلة البيانات والمناشدات والأحاديث الصحفية والمؤتمرات أى مرحلة الكلام إلى مرحلة الفعل، حيث استقبل شيخ الأزهر فى مكتبه ممثلين عن متظاهرى التحرير، كما التقى بكافة الحركات الثورية والإسلامية، وحاول لم الشمل وجمع أطياف المجتمع على كلمة سواء والقضاء على كل خلاف وتحقيق وحدة الأمة والصف، وكان ثمرة ذلك أن صدر عن الأزهر وثيقتين لاقت القبول من جميع أطياف المجتمع:

الوثيقة الأولى: وثيقة الأزهر:

وفيها أعلن فضيلة الأستاذ الدكتور/ أحمد الطيب شيخ الأزهر ونخبة من المثقفين بيان الأزهر، حول مستقبل مصر فيما سميت إعلاميا باسم " وثيقة الأزهر"، وهذه الوثيقة ناقشها نخبة من المثقفين المصريين من مختلف الطوائف والمدارس الفكرية دارسين لمقتضيات اللحظات الفارقة فى تاريخ مصر بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير.

---

(٣٠) انظر: ثورة التغيير وموقف المؤسسة الدينية ص ٨٥ - ١١٤ للدكتور/ محمد الشحات الجندى، سلسلة الدراسات الإسلامية التى يصدرها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية العدد ١٩٠ ربيع الآخر ١٤٣٢هـ/ مارس ٢٠١١م..

وهذه الوثيقة قد التزمت فى بلورة مستقبل مصر بالمنهج الوسطى السديد للأزهر، وتوافق واضعوها على ضرورة تأسيس مسيرة الوطن على مبادئ كلية وقواعد شاملة تناقشها قوى المجتمع المصرى.

وفى هذه الوثيقة قد اعترف الجميع يعترف بدور الأزهر القيادى فى بلورة الفكر الإسلامى الوسطى السديد، وأكدوا أهميته واعتباره المنارة الهادية التى يُستضاء بها، ويحتكم إليها فى تحديد علاقة الدولة بالدين وبيان أسس السياسة الشرعية الصحيحة التى ينبغى انتهاجها؛ ارتكازاً على خبرته المتراكمة، التى تتمثل فى البعد الفقهى فى إحياء علوم الدين وتجديدها، طبقاً لمذهب أهل السنة والجماعة الذى يجمع بين العقل والنقل ويكشف عن قواعد التأويل المراعية للنصوص الشرعية، والبعد التاريخى لدور الأزهر المجيد فى قيادة الحركة الوطنية نحو الحرية والاستقلال، وإحياء مختلف العلوم الطبيعية والآداب والفنون بتنوعاتها الخصبة، والبعد العملى فى قيادة حركة المجتمع وتشكيل قادة الرأى فى الحياة المصرية.

وفى هذه الوثيقة قد اتفق المجتمعون على عدة مبادئ لتحديد طبيعة المرجعية الإسلامية النيرة، التى تتمثل أساساً فى عدد من القضايا الكلية، المستخلصة من النصوص الشرعية القطعية الثبوت والدلالة، بوصفها المعبرة عن الفهم الصحيح للدين".[٣١]

<u>الوثيقة الثانية: وثيقة الحرية:</u>

([٣١]) مرفق النص الكامل لهذه الوثيقة فى آخر البحث.

وقد تناولت هذه الوثيقة منظومة الحريات الأساسية، حيث قام مجموعة من العلماء الأزهريين والمثقفين المصريّين الذين أصدروا وثيقة الأزهر الأولى برعاية من الأزهر الشريف، قاموا بدراسة القواسم الفكرية المشتركة في منظومة الحريات والحقوق الإنسانية، وانتهوا إلى إقرار جملةٍ من المبادئ والضّوابط الحاكمة لهذه الحريات، انطلاقًا من متطلبات اللحظة التاريخية الراهنة، وحفاظًا على جوهر التوافق المجتمعي، ومراعاة للصالح العام في مرحلة التحول الديموقراطي، حتّى تنتقل الأمّة إلى بناء مؤسساتها الدّستورية بسلامٍ واعتدال وتوفيقٍ من الله تعالى.وبما لا يسمح بانتشار بعض الدعوات المغرضة، التي تتذرع بحجة الدعوة إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للتدخل في الحريات العامة والخاصة الأمر الذي لا يتناسب مع التطور الحضاري والاجتماعي لمصر الحديثة، في الوقت الذي تحتاج فيه البلاد إلى وحدة الكلمة والفهم الوسطي الصحيح للدين والذي هو رسالة الأزهر الدينية ومسؤوليته نحو المجتمع والوطن. [٣٢]

عقد مجلس مجمع البحوث الإسلامية بحمد الله تعالى وتوفيقه جلسته التاسعة "طارئة" فى دورته السابعة والأربعين يوم الأربعاء التاسع والعشرين من صفر سنة ١٤٣٢هـ الموافق الثانى من فبراير سنة ٢٠١١م وقد أصدر البيان التالى:

---

(٣٢) النص الكامل لهذه الوثيقة مرفق بآخر البحث.

بيان

مجمع البحوث الإسلامية

بشأن

المرحلة الدقيقة التى يمر بها الوطن

اجتمع مجمع البحوث الإسلامية فى جلسة طارئة اليـوم الأربعـاء ٢٩ من صفر سنة ١٤٣٢هـ الموافق ٢ من فبراير ٢٠١١م، لمتابعـة المرحلـة الدقيقة الحرجة التى يمر بها الوطن.

والمجمع إذ يؤكد أن الإسلام يقرر الحقوق ويحمى الحريات ويـرفض الظلـم ويقف إلى جانب الشعوب فى مطالبها المشروعة فى العدل والحرية والعـيش الكريم، فإنه يؤكد أن المصلحة الوطنيـة والحفـاظ علـى أمـن الوطـن وسلامتـه مقصد أساسـى من مقاصـد الشريعـة يقـدم على مـا سـواه، ومن هنا فإن التعبير عن الرأى يجب أن يظل محكوما بالمصالح العليا للوطن وفى مقدمتها الأمن.

(ملحقات)

ويشيد المجمع بالدور الوطنى للقوات المسلحة المصرية والتى أثبتـت حرصها على أمن الوطن والتزامها بالدفاع عنه فى مواجهـة كـل الأخطـار، وأكدت فى هذه الظروف العصيبة التحامها بجماهير الشعب وتأكيدها أنها لـن تكون فى مواجهة مع الشعب، كما يقدر الجهود المشكورة التي بـذلها أبنـاء

مصر من الشباب وغيرهم لحماية الأنفس والأموال والأعراض، والتصدى بحزم للعناصر الخارجة على القانون والعناصر التى اندست بين الشباب لجر الأمة إلى فتنة خطيرة لا يعلم مداها إلا الله. هذا وإن المجمع ليؤكد على حرمة الدم المصرى وعلى أن أى عمل أو تصرف يؤدى إلى إراقة الدماء أو إثارة الفتنة عمل محرّم شرعاً ومجرّم أمام الله وأمام الناس.

وانطلاقاً من المسئولية الشرعية وتواصلاً مع البيان الأخير للسيد رئيس الجمهورية، والذى استجاب فيه للمطالب المشروعة للشباب ودعا فيه للحوار الذى يبقى الباب مفتوحاً، وأزال التناقض بين إجراء التعديلات الدستورية المطلوبة وبين مطلب حل مجلس الشعب، بحيث لا يصادر أحدهما على الآخر، ويحقق التوافق بين المطلبين دون تصادم أو تعارض.

فإن مجمع البحوث الإسلامية يطالب المواطنين:

- بأن يلتزم الجميع بالتعقل والهدوء والبعد عن أى صدام أو عنف، وبخاصة فى هذا الظرف الذى تمر به الأمة.
- كما يطالب باجتماع سائر القوى السياسية دون إقصاء لأحد لحوار فورى يهدف إلى احتواء الأزمة ورأب الصدع والحفاظ على الأمن وقطع السبيل أمام محاولات التدخل الأجنبى.

وأخيراً يؤكد الأزهر للجميع أن مجمع البحوث الإسلامية هو المعبر الوحيد عن رأى علماء الأزهر والناطق باسمهم.

نسأل الله تعالى أن يكشف هذه الأمة وأن يعين المخلصين من أبناء الوطن على تحقيق سلامة الوطن وأمن المواطنين

عقد مجلس مجمع البحوث الإسلامية – بحمد الله تعالى وتوفيقه –

جلسته الرابعة عشرة فى دورته السابعة والأربعين يوم السبت الخامس والعشرين من جمادى الآخرة ١٤٣٢هـ الموافق الثامن والعشرين من مايو ٢٠١١م وقد أصدر البيانات الآتية الآتية..

بيان من مجمع البحوث الإسلامية

بشأن

انجراف بعض ردود الأفعال بين بعض الأطياف والفئات ووسائل

التعبير فى مصر إلى ما يضر بالوطن

يتابع مجمع البحوث الإسلامية بقلق بالغ، انجراف بعض ردود الأفعال بين بعض الأطياف والفئات ووسائل التعبير فى مصر إلى ممارسات تعود على الوطن بأوخم العواقب وأفدح الأضرار وهو إذ يقر إقرارًا كاملاً بالحق فى التعبير وإبداء الرأى والحق فى المراجعة والنقد والحق فى متابعة الفساد ومساءلة من تورطوا فيه، فإنه فى الوقت نفسه يؤكد على أهمية الالتزام بقيم العدالة ووجوب توخى الأمانة فى استخدام الحق فى الإبلاغ الذى يوجب القانون أن يلتزم الصدق والدقة والتجرد، وأهمية التزام الإعلام بكافة مواثيق النشر التى لا تقر إطلاق عرض البلاغات وإنما بث الأنباء الفضائية التى خضعت للفرز والبحث والتحقيق وصارت معبرة عن الحقيقة التى من مصلحة المجتمع برمته أن تُقَدَّم على ما عداها.

ويؤكد المجمع على أنه إذ قال ويقول نعم للثورة، فإنه ينوه إلى مخاطر الفوضى، وأنه فى هذه المرحلة الدقيقة يجب الالتزام بالقيم الدينية والأخلاقية والنظر بعين الرعاية إلى مصلحة الوطن الذى هو قرة

أعين الجميع، ويدعو أبناء الشعب إلى التوحد حول غاية واحدة هى تمهيد الطريق أمام مصر لتتابع مسيرتها إلى المستقبل الذى نرجوه لها.

عقد مجلس مجمع البحوث الإسلامية - بحمد الله تعالى وتوفيقه - جلسته الرابعة فى دورته الثامنة والأربعين يوم الخميس الثامن والعشرين من ذى الحجة ١٤٣٢هـ الموافق الرابع والعشرين من نوفمبر ٢٠١١م وقد أصدر البيان الآتى..

بالنسبة للقاء وزير الداخلية وعرضه الأحداث التى وقعت بين الشرطة وبعض المتظاهرين حول وزارة الداخلية.

قرر المجلس: الموافقة الى إصدار البيان التالى:

بيان مجمع البحوث الإسلامية

بشأن

الأحداث التى وقعت بين الشرطة وبعض المتظاهرين حول وزارة الداخلية

على إثر صرخة الأزهر الشريف التى أطلقها فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر أمس، فقد بادر كل من السيد اللواء/ منصور العيسوى - وزير الداخلية- والسيد اللواء/ سامى دياب -عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة بحضور جلسة مجمع البحوث الإسلامية اليوم الخميس ٢٨ من ذى الحجة ١٤٣٢هـ الموافق ٢٤ من نوفمبر ٢٠١١م بمبنى مشيخة الأزهر.

وبعد مناقشات مستفيضة أكد السيد الوزير أن وزارة الداخلية لم تستخدم إطلاقًا ذخيرة حيةً أو خرطوشية أو مطاطية ضد أىٍّ من

المتظاهرين، وأعلن أنه أصالة عن نفسه، وبصفته عن الشرطة، يأسف ويأسفون أشد الأسف للأرواح التى أزهقت، وللمصابين من جراء هذه المظاهرات.

هذا وقد طلب السيد وزير الداخلية من المجمع الاستمرار فى جهود المصالحة والحيلولة دون الاحتكاك والعنف بين المتظاهرين والشرطة، إلى أن يتم استكمال إقامة الآليات التى تعهد المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإقامتها، لتحقيق هذا الهدف.

وإن مجمع البحوث الإسلامية وهو يؤكد على ترحيبه بالوعد الذى قطعه السيد وزير الداخلية بعدم المساس بالأرواح، يؤكد أيضًا على التزامه بقيام قوافل من علماء الأزهر الشريف ووعاظه وأئمة الأوقاف ليحجزوا بين المتظاهرين ورجال الأمن، إلى أن يتم للمجلس الأعلى للقوات المسلحة استكمال الترتيبات اللازمة لضمان تحقيق هذه الغاية.

والأزهر الشريف إذ يؤكد مرارًا على حق التظاهر السلمى، وحرية الرأى والتعبير، فإنه يؤكد رفضه لاستخدام العنف من أى طرف ضد الأشخاص، والممتلكات العامة والخاصة، ويهيب بالمواطنين أن يعملوا جاهدين على الحفاظ على السلم الاجتماعى، لتمكين مصر من الخروج سريعًا من هذه الأزمة، ومن بناء المؤسسات الدستورية المنتخبة التى تنهى الفترة الانتقالية، وتبدأ بعدها مصر لتتبوأ مكانتها الجديرة بها فى العالمين: العربى والإسلامى.

****الوثيقة الأولى: وثيقة الأزهر:**

أعلن الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر صباح اليوم بيان الأزهر، ونخبة من المثقفين حول مستقبل مصر فيما سميت إعلاميا باسم " وثيقة الأزهر"، مؤكدا أن الوثيقة ناقشها نخبة من المثقفين المصريين من مختلف الطوائف والمدارس الفكرية دارسين لمقتضيات اللحظات الفارقة فى تاريخ مصر بعد ثورة الخامس والعشرين يناير.

وأوضح الطيب أن الوثيقة التزمت فى بلورة مستقبل مصر بالتزام المنهج الوسطى السديد للأزهر، وتوافق واضعوها على ضرورة تأسيس مسيرة الوطن على مبادئ كلية وقواعد شاملة تناقشها قوى المجتمع المصرى.

وأضاف "الطيب" أن الجميع يعترف بدور الأزهر القيادى فى بلورة الفكر الإسلامى الوسطى السديد، وإن المجتمعين يؤكدون أهميته واعتباره المنارة الهادية التى يُستضاء بها، ويحتكم إليها فى تحديد علاقة الدولة بالدين وبيان أسس السياسة الشرعية الصحيحة التى ينبغى انتهاجها؛ ارتكازاً على خبرته المتراكمة، التى تتمثل فى البعد الفقهى فى إحياء علوم الدين وتجديدها، طبقاً لمذهب أهل السنة والجماعة الذى يجمع بين العقل والنقل ويكشف عن قواعد التأويل المراعية للنصوص الشرعية، والبَعد التاريخى لدور الأزهر المجيد فى قيادة الحركة الوطنية نحو الحرية والاستقلال، وإحياء مختلف العلوم الطبيعية والآداب والفنون بتنوعاتها الخصبة، والبعد العملى فى قيادة حركة المجتمع وتشكيل قادة الرأى فى الحياة المصرية.

وأعلن "الطيب أن المجتمعين اتفقوا على المبادئ التالية لتحديد

طبيعة المرجعية الإسلامية النيرة، التى تتمثل أساساً فى عدد من القضايا الكلية، المستخلصة من النصوص الشرعية القطعية الثبوت والدلالة، بوصفها المعبرة عن الفهم الصحيح للدين".

أولاً: دعم تأسيس الدولة الوطنية الدستورية الديمقراطية الحديثة، التى تعتمد على دستور ترتضيه الأمة، يفصل بين سلطات الدولة ومؤسساتها القانونية الحاكمة، ويحدد إطار الحكم، ويضمن الحقوق والواجبات لكل أفرادها على قدم المساواة، بحيث تكون سلطة التشريع فيها لنواب الشعب؛ بما يتوافق مع المفهوم الإسلامى الصحيح، حيث لم يعرف الإسلام لا فى تشريعاته ولا حضارته ولا تاريخه ما يعرف فى الثقافات الأخرى بالدولة الدينية الكهنوتية التى تسلطت على الناس، وعانت منها البشرية فى بعض مراحل التاريخ، بل ترك للناس إدارة مجتمعاتهم واختيار الآليات والمؤسسات المحققة لمصالحهم، شريطة أن تكون المبادئ الكلية للشريعة الإسلامية هى المصدر الأساس للتشريع، وبما يضمن لأتباع الديانات السماوية الأخرى الاحتكام إلى شرائعهم الدينية فى قضايا الأحوال الشخصية.

ثانياً : اعتماد النظام الديمقراطى، القائم على الانتخاب الحر المباشر، لأنه الصيغةَ العصرية لتحقيق مبادئ الشورى الإسلامية، بما يضمنه من تعددية ومن تداول سلمى للسلطة، ومن تحديد للاختصاصات ومراقبة للأداء ومحاسبة للمسئولين أمام ممثلى الشعب، وتوخى منافع الناس ومصالحهم العامة فى جميع التشريعات والقرارات، وإدارة شئون الدولة بالقانون - والقانون وحده وملاحقة الفساد وتحقيق الشفافية التامة وحرية الحصول على المعلومات وتداولها.

ثالثاً: الالتزام بمنظومة الحريات الأساسية فى الفكر والرأى، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمرأة والطفل، والتأكيد على مبدأ التعددية واحترام الأديان السماوية، واعتبار المواطنة مناط المسؤولية فى المجتمع.

رابعاً: الاحترام التام لآداب الاختلاف وأخلاقيات الحوار، وضرورة اجتناب التكفير والتخوين واستغلال الدين واستخدامه لبعث الفرقة والتنابذ والعداء بين المواطنين، مع اعتبار الحث على الفتنة الطائفية والدعوات العنصرية جريمة فى حق الوطن، ووجوب اعتماد الحوار المتكافئ والاحترام المتبادل والتعويل عليهما فى التعامل بين فئات الشعب المختلفة، دون أية تفرقة فى الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين.

خامساً: تأكيد الالتزام بالمواثيق والقرارات الدولية، والتمسك بالمنجزات الحضارية فى العلاقات الإنسانية، المتوافقة مع التقاليد السمحة للثقافة الإسلامية والعربية، والمتسقة مع الخبرة الحضارية الطويلة للشعب المصرى فى عصوره المختلفة، وما قدمه من نماذج فائقة فى التعايش السلمى ونشدان الخير للإنسانية كلها.

سادساً: الحرص التام على صيانة كرامة الأمة المصرية والحفاظ على عزتها الوطنية، وتأكيد الحماية التامة والاحترام الكامل لدور العبادة لأتباع الديانات السماوية الثلاث، وضمان الممارسة الحرة لجميع الشعائر الدينية دون أية مُعوّقات، واحترام جميع مظاهر العبادة بمختلف أشكالها، دون تسفيه لثقافة الشعب أو تشويه لتقاليده الأصيلة، وكذلك الحرص التام على صيانة حرية التعبير والإبداع الفنى والأدبى فى إطار منظومة

سابعاً: اعتبار التعليم والبحث العلمى ودخول عصر المعرفة قاطرة التقدم الحضارى فى مصر، وتكريس كل الجهود لتدارك ما فاتنا فى هذه المجالات، وحشد طاقة المجتمع كلّه لمحو الأمية، واستثمار الثروة البشرية وتحقيق المشروعات المستقبلية الكبرى.

ثامناً: إعمال فقه الأولويات فى تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، ومواجهة الاستبداد ومكافحة الفساد والقضاء على البطالة، وبما يفجر طاقات المجتمع وإبداعاته فى الجوانب الاقتصادية والبرامج الاجتماعية والثقافية والإعلامية على أن يأتى ذلك على رأس الأوليات التى يتبناها شعبنا فى نهضته الراهنة، مع اعتبار الرعاية الصحية الحقيقية والجادة واجب الدولة تجاه كل المواطنين جميعاً.

تاسعاً: بناء علاقات مصر بأشقائها العرب ومحيطها الإسلامى ودائرتها الأفريقية والعالمية، ومناصرة الحق الفلسطينى، والحفاظ على استقلال الإرادة المصرية، واسترجاع الدور القيادى التاريخى على أساس التعاون على الخير المشترك وتحقيق مصلحة الشعوب فى إطار من الندية والاستقلال التام، ومتابعة المشاركة فى الجهد الإنسانى النبيل لتقدم البشرية، والحفاظ على البيئة وتحقيق السلام العادل بين الأمم.

عاشراً: تأييدُ مشروع استقلال مؤسسة الأزهر، وعودة "هيئة كبار العلماء" واختصاصها بترشيح واختيار شيخ الأزهر، والعمل على تجديد مناهج التعليم الأزهرى؛ ليسترد دوره الفكرى الأصيل، وتأثيره العالمى فى مختلف الأنحاء.

حادى عشر: اعتبار الأزهر الشريف هو الجهة المختصة التى يُرجع إليها فى شئون الإسلام وعلومه وتراثه واجتهاداته الفقهية والفكرية الحديثة، مع عدم مصادرة حق الجميع فى إبداء الرأى متى تحققت فيه الشروط العلمية اللازمة، وبشرط الالتزام بآداب الحوار، واحترام ما توافق عليه علماء الأمة.

وأهاب شيخ الأزهر وعلماء الأزهر والمثقفون المشاركون فى إعداد هذا البيان بكل الأحزاب والاتجاهات السياسية المصرية أن تلتزم بالعمل على تقدم مصر سياسياً واقتصادياً واجتماعياً فى إطار المحددات الأساسية التى وردت فى هذا البيـــــان.

والله الموفق لما فيه خير الأمة.

الوثيقة الثانية: وثيقة الحرية:

- بسم الله الرحمن الرحيم

الأزهـــر الشـــريف مكتب شـــيخ الأزهـــر بيان الأزهـــــــــــر والمثقفـين (عن منظومة الحريات الأساسية)

يتطلع المصريون، والأمة العربية والإسلامية، بعد ثورات التحرير التي أطلقت الحريات، وأذكت رُوح النّهضة الشاملة لدى مختلف الفئات، إلى علماء الأمّة ومفكِّريها المثقفين، كَي يحددوا العلاقة بين المبادئ الكلية للشريعة الإسلامية السمحاء ومنظومة الحريّات الأساسية التي أجمعت عليها المواثيق الدّولية، وأسفرت عنها التجربة الحضارية للشعب المصري، تأصيلًا لأسُسِها، وتأكيدًا لثوابتها، وتحديدًا لشروطها التي تحمى حركة التطور وتفتح آفاق المستقبل. وهي حرية العقيدة وحرية الرأي والتعبير، وحرية البحث العلمي، وحرية الإبداع الأدبي والفني، على أساس ثابت من رعاية مقاصد الشريعة الغراء، وإدراك روح التشريع الدستوري الحديث، ومقتضيات التقدم المعرفي الإنساني، بما يجعل من الطاقة الرّوحية للأمّة وقودا للنهضة، وحافزًا للتقدم، وسبيلًا للرُّقىّ المادي والمعنويّ، في جهد موصول يتسق فيه الخطاب الثقافي الرشيد مع الخطاب الديني المستنير، ويتآلفان معًا في نسق مستقبلي مُثمِر، تتحد فيه الأهداف والغايات التي يتوافق عليها الجميع. ومن هنا فإن مجموعة العلماء الأزهريين والمثقّفين المصريّين الذين أصدروا وثيقة الأزهر الأولى برعاية من الأزهر الشريف، وأتبعوها ببيانِ دَعْمِ حراك الشعوب العربية الشقيقة نحو الحرية والديموقراطية، - قد واصلوا نشاطهم وتدارسوا فيما بينهم القواسم الفكرية المشتركة في

منظومة الحريات والحقوق الإنسانية، وانتهوا إلى إقرار جملة من المبادئ والضّوابط الحاكمة لهذه الحريات، انطلاقًا من متطلبات اللحظة التاريخية الراهنة، وحفاظًا على جوهر التوافق المجتمعي، ومراعاة للصالح العام في مرحلة التحول الديموقراطي، حتى تنتقل الأمّة إلى بناء مؤسساتها الدّستورية بسلامٍ واعتدال وتوفيقٍ من الله تعالى.وبما لا يسمح بانتشار بعض الدعوات المغرضة، التي تتذرع بحجة الدعوة إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للتدخل في الحريات العامة والخاصة الأمر الذي لا يتناسب مع التطور الحضاري والاجتماعي لمصر الحديثة، في الوقت الذي تحتاج فيه البلاد إلى وحدة الكلمة والفهم الوسطي الصحيح للدين والذي هو رسالة الأزهر الدينية ومسؤوليته نحو المجتمع والوطن.

** أولاً : حــــــريّة العقيدة: تُعتَبر حريّةُ العقيدة ،وما يرتبط بها من حقِّ المواطنة الكاملة للجميع، القائم على المساوة التامة في الحقوق والواجبات حجرَ الزّاوية فى البناء المجتمعي الحديث، وهي مكفولةٌ بثوابت النصوص الدِّينية القطعيّة وصريح الأصول الدستورية والقانونية، إذ يقول المولى عز وجل] لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ [ويقول :] فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ [، ويترتّب على ذلك تجريم أي مظهر للإكراه في الدين، أو الاضطهاد أو التمييز بسَبَبِه، فلكلِّ فردٍ في المجتمع أن يعتنق من الأفكار ما يشاء، دونِ أن يمس حقّ المجتمع في الحفاظ على العقائد السماوية، فللأديان الإلهية الثلاثة قداستها، وللأفراد حريّة إقامة شعائرها دون عدوان على مشاعر بعضهم أو مساس بحرمتها قولاً أو فعلاً ودون إخلال بالنظام العام . ولما كان الوطن العربي مهبطَ الوَحي السماوي وحاضن الأديان الإلهية – كان

أشدّ التزاما برعاية قداستها واحترام شعائرها وصيانة حقوق المؤمنين بها في حرية وكرامة وإخاء . ويترتّب على حـــــق حرية الاعتقاد التسليم بمشروعية التعدد ورعاية حق الاختلاف ووجوب مراعاة كل مواطن مشاعر الآخرين والمساواة بينهم على أساسٍ متينٍ من المواطنة والشراكة وتكافؤ الفرص في جميع الحقوق والواجبات. كما يترتب أيضًا على احترام حرية الاعتقاد رفض نزعات الإقصاء والتكفير، ورفض التوجهات التي تدين عقائد الآخرين ومحاولات التفتيش في ضمائر المؤمنين بهذه العقائد، بناء على ما استقرّ من نظم دستورية بل بناء على ما استقر – قبل ذلك – بين علماء المسلمين من أحكام صريحة قاطعة قرّرتها الشريعة السمحاء في الأثر النبوي الشريف:

(هلا شققتَ عن قلبه) والتي قررها إمام أهل المدينة المنورة الإمام مالك والأئمة الأخرون بقوله: " إذا صدر قول من قائل يحتمل الكفر من مئة وجه ويحتمل الإيمان من وجه واحد، حُملَ على الإيمان ولا يجوز حَمْلُه على الكفر " وقد أعلى أئمة الاجتهاد والتشريع من شأن العقل فى الإسلام، وتركوا لنا قاعدتهم الذهبية التي تقرر أنه : " إذا تعارض العقل والنقل قُدِّم العقل وأُوِل النقل " تغليباً للمصلحة، المعتبرة وإعمالاً لمقاصد الشريعة .

ثانياً: حرية الرأي والتعبير: حرية الرأي هي أم الحريات كلها، وتتجلى في التعبير عن الرأي تعبيرًا حرًّا بمختلف وسائل التعبير من كتابة وخطابة وإنتاج فني وتواصل رقمي، وهي مظهر الحريات الاجتماعية التي تتجاوز الأفراد لتشمل غيرهم مثل تكوين الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، كما تشمل حرية الصحافة والإعلام المسموع

والمرئي والرقمي، وحرية الحصول على المعلومات اللازمة لإبداء الرأي، ولابد أن تكون مكفولة بالنصوص الدستورية لتسمو على القوانين العادية القابلة للتغيير. وقد استقرت المحكمة الدستورية العليا في مصر على توسيع مفهوم حرية التعبير ليشمل النّقد البنّاء ولو كان حاد العبارة ونصت على أنه " لا يجوز أن تكون حرية التعبير في القضايا العامة مقيدة بعدم التجاوز، بل يتعين التسامح فيها" لكن من الضروري أن ننبه إلى وجوب احترام عقائد الأديان الإلهية الثلاثة وشعائرها لما في ذلك من خطورة على النسيج الوطني والأمن القومي. فليس من حق أحد أن يثير الفتن الطائفية أو النعرات المذهبية باسم حرية التعبير، وإن كان حق الاجتهاد بالرأي العلمي المقترن بالدليل، وفي الأوساط المتخصصة، والبعيد عن الإثارة مكفولاً كما سبق القول في حرية البحث العلمي . ويعلن المجتمعون أن حرية الرأي والتعبير هي المظهر الحقيقي للديموقراطية، وينادون بتنشئة الأجيال الجديدة وتربيتها على ثقافة الحرية وحق الاختلاف واحترام الآخرين، ويهيبون بالعاملين في مجال الخطاب الديني والثقافي والسياسي في وسائل الإعلام مراعاة هذا البعد المهم في ممارساتهم، وتوخي الحكمة في تكوين رأي عام يتسم بالتسامح وسعة الأفق ويحتكم للحوار ونبذ التعصب، وينبغي لتحقيق ذلك استحضار التقاليد الحضارية للفكر الإسلامي السمح الذي كان يقـــــول فيه أكابر أئمة الاجتهاد: "رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب" ومن ثم فلا سبيل لتحصين حرية الرأي سوى مقارعة الحجة بالحجة طبقًا لآداب الحـــــوار، وما اســـــتقرت عليه الأعراف الحضارية في المجتمعات الراقيـــــة.

ثالثاً :حرية البحث العلمي: يُعَدُّ البحث العلميّ الجادّ في العلوم الإنسانية والطبيعية والرياضيـــة وغـــيرها، قاطرة التقدم البشري، ووسيلة اكتشاف سنن الكون ومعرفة قوانينه لتسخيرها لخير الإنسانية، ولا يمكن لهذا البحث أن يتم ويؤتي ثماره النظرية والتطبيقية دون تكريس طاقة الأمّة له وحشد إمكاناتها من أجله. ولقد أفاضت النصوص القرآنية الكريمة في الحث على النظر والتفكر والاستنباط والقياس والتأمل في الظواهر الكونية والإنسانية لاكتشاف سننها وقوانينها، ومهدت الطريق لأكبر نهضة علمية في تاريخ الشرق، نزلت إلى الواقع وأسعدت الإنسان شرقاً وغرباً، وقادها علماء الإســـلام ونقلوا شعلتها لتضيء عصر النهضة الغربية كما هو معروف وثابت. وإذا كان التفكير في عمومه فريضة إسلامية في مختلف المعارف والفنون كما يقول المجتهدون فإن البحث العلمي النظري والتجريبي هو أداة هذا الفكر. وأهم شروطه أن تمتلك المؤسسات البحثية والعلماء المتخصصون حـــرية أكاديمية تامة في إجراء التجارب وفرض الفروض والاحتمالات واختبارها بالمعايير العلمية الدقيقة، ومن حق هذه المؤسسات أن تمتلك الخيال الخلّاق والخبرة الكفيلة بالوصول إلى نتائج جديدة تضيف للمعرفة الإنسانية، لا يوجههم في ذلك إلا أخلاقيات العلم ومناهجه وثوابته، وقد كان كبار العلماء المسلمين مثل الرازي وابن الهيثم وابن النفيس وغيرهم أقطاب المعرفة العلمية وروادها في الشرق والغرب قرونًا عديدة، وآن الأوان للأمة العربية والإسلامية أن تعود إلى سباق القوة وتدخل عصر المعرفة، فقد أصبح العلم مصدر القوة العسكرية والاقتصادية وسبب التقدم والتنمية والرخاء، وأصبح البحث العلمي الحر مناط نهضة التعليم وسيادة الفكر العلمي وازدهار مراكز

الإنتاج إذ تخصص لها الميزانيات الضخمة، وتتشكل لها فرق العمل وتُقترح لها المشروعات الكبرى، وكل ذلك مما يتطلب ضمان أعلى سقف للبحث العلمي والإنساني . وقد أوشك الغرب أن يقبض بيديه على كل تقدم علمي وأن يحتكر مسيرة العلم لولا نهضة اليابان والصين والهند وجنـــــوب شرقي آسيا التي قدمت نماذج مضيئة لقدرة الشرق على كسر هذا الاحتكار، ولدخول عصر العلم والمعرفة من أوسع الأبواب، وقد آن الأوان ليدخل المصـــــريون والعرب والمسلمون ساحة المنافسة العلمية والحضارية، ولديهم ما يؤهلهم من الطاقات الروحية والمادية والبشرية وغيرها من شروط التقدم في عالم لا يحترم الضعفاء والمتخلفين .

رابعًا: حرية الإبداع الأدبي والفني : ينقسمُ الإبداع إلى إبداع علمي يتصل بالبحث العلمي كما سبق، وإبداع أدبي وفني يتمثل في أجنـــــاس الأدب المختلفة من شعر غنائي ودرامي، وسرد قصصي وروائي، ومسرح وسير ذاتية وفنون بصرية تشكيلية، وفنون سينمائية وتليفزيونية وموسيقية، وأشكال أخرى مستحدثة في كل هذه الفروع. والآداب والفنون في جملتها تستهدف تنمية الوعي بالواقع، وتنشيط الخيال، وترقية الإحساس الجمالي وتثقيف الحواس الإنسانية وتوسيع مداركها وتعميق خبرة الإنسان بالحياة والمجتمع، كما تقوم بنقـــــد المجتمع أحيانًا والاستشراف لما هو أرقى وأفضل منه، وكلها وظائف سامية تؤدي في حقيقة الأمر إلى إثراء اللغة والثقافة وتنشيط الخيال وتنمية الفكر، مع مراعاة القيم الدينية العليا والفضائل الأخلاقية . ولقد تميزت اللغة العربية بثرائها الأدبي وبلاغتها المشهودة، حتى جـــــاء

القرآن الكريم في الذروة من البلاغة والإعجاز، فزاد من جمالها وأبرز عبقريتها، وتغذّت منه فنون الشعر والنثر والحكمة، وانطلقت مواهب الشعراء والكتّاب – من جميع الأجناس التي دانت بالإسلام ونطقت بالعربية – تبدع في جميع الفنون بحرية على مر العصور دون حرج، بل إن كثيرًا من العلماء القائمين على الثقافة العربية والإسلامية من شيوخ وأئمة كانوا هم من رواة الشعر والقصص بجميع أشكاله، على أن القاعدة الأساسية التي تحكم حدود حرية الإبداع هي قابلية المجتمع من ناحية، وقدرته على استيعاب عناصر التراث والتجديد في الإبداع الأدبي والفني من ناحية أخرى، وعدم التعرض لها ما لم تمس المشاعر الدينية أو القيم الأخلاقية المستقرة، ويظل الإبداع الأدبي والفني من أهم مظاهر ازدهار منظومة الحريات الأساسية وأشدها فعالية في تحريك وعي المجتمع وإثراء وجدانه، وكلما ترسخت الحرية الرشيدة كان ذلك دليلًا على تحضره، فالآداب والفنون مرآة لضمائر المجتمعات وتعبير صادق عن ثوابتهم ومتغيراتهم، وتعرض صورة ناضرة لطموحاتهم في مستقبل أفضل، والله الموفق لما فيه الخير والسداد.

تحريراً في مشيخة الأزهر: ١٤ من صفر سنة ١٤٣٣هـ
الموافق: ٨ من يناير سنة ٢٠١٢ م

شيخ الأزهر أحمد الطيب